محليات

٨ آلاف سجلوا آملين السماح لهم بأداء فريضة الحج

مارتيني لـ«الوطن»: لم نصرح لأي مكاتب سياحية بالحج والعمرة وأي نشاط بالاتفاق مع «الأوقاف»

«الأوقاف»: السعودية ما زالت تمنع السوريين من أداء الفريضة للعام الثامن واستقبال الطلبات في الهجرة من باب الاحتياط

| محمد منار حميجو

أعلن وزير السياحة محمد رامي مارتيني أنه لا مكاتب سياحية تعمل في موضوع الحج داخل الأراضي السورية وهذا الموضوع غير مصرح به، موضحاً أن الوزارة لم تعط أي مهمة أو ترخيص في هذا الشأن وأنه يتم تنظيم النشاط لمكاتب الحج والعمرة عندما يكون هناك اتفاق رسمي وعبر وزارة الأوقاف حصراً لأن الحج ليس كأي برنامج سياحي.

وكشفت مصادر مطلعة في إدارة شؤون الحج أن عدد الذين سجلوا من السوريين على أمل أن يسمح لهم في أداء الحج أكثر من ٨ آلاف علماً أنه قبل الأزمة كان عدد المسجلين يتجاوز ٨٠ ألفاً إلا أنه نتيجة منع النظام السعودي للسوريين من أداء هذه الفريضة انخفض العدد.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد مارتيني أن أي إخطار أو شكوى بحق أي مكتب يعمل داخل الأراضي السورية في موضوع الحج ولو عبر وسيط يتم اتخاذ إجراءات بحقه كما نص عليها القانون في ممارسة نشاطات سياحية غير مرخصة.

وأشار مارتيني إلى وجود الملايين من المواطنين السوريين خارج البلاد يتواصلون مع مكاتب سياحة تعمل في الخارج منوهاً بأن ذلك لا يخص الوزارة باعتبار أنه خارج الأراضي السورية، مضيفاً: بكل تأكيد هناك مكاتب لبنانية وأجنبية تستثمر منع السوريين لكن سلطاتنا داخل الأراضي السورية.

واعتبر مارتيني أن وزارة الأوقاف هي المعنية في موضوع الحج باعتبار أنها فريضة مقدسة وبالتالي فإنه لا يتم منع المواطنين بل المكاتب باعتبار أنها تقوم بعمل غير شرعي وغير مرخص به، لافتاً إلى أن مكاتب السياحة تنظم موضوع الحج من الناحية التنظيمية واللوجستية لكن التنظيم الإداري والشعائر والموافقات تشرف عليها «الأوقاف» حصراً.

وأضاف مارتيني: للأسف للعام الثامن على التوالي النظام السعودي يحرم السوريين من أداء هذه الفريضة وهو إحدى الوسائل التي تمارس على الشعب السوري ويتم استغلاله لأغراض سياسية، معرباً عن أمله أن يتمكن كل المواطنين السوريين من أداء هذه الفريضة.

وفيما يتعلق بموضوع السياحة الدينية كشف مارتيني أن هناك توقعات أن يزداد عدد السائحين لنشاطات ثقافية ومنها السياحة الدينية بين ٤٠ إلى ٥٠ بالمئة والأرقام مبشرة وفق مؤشرات الأشهر الماضية، موضحاً أنه دخل سورية العام الماضي نحو ١,٨ مليون زائر منهم ٣٠ إلى ٤٠ بالمئة سائحون فعليون وفق الإحصائيات الجديدة.

وأوضح مارتيني لا نعتبر كل زائر هو سائح لأن الأول أمضى ليلة داخل الأراضي السورية في حين السائح أمضى أكثر من ليلة وارتاد المطاعم واستأجر شققاً مفروشة وقام بنشاط سياحي.

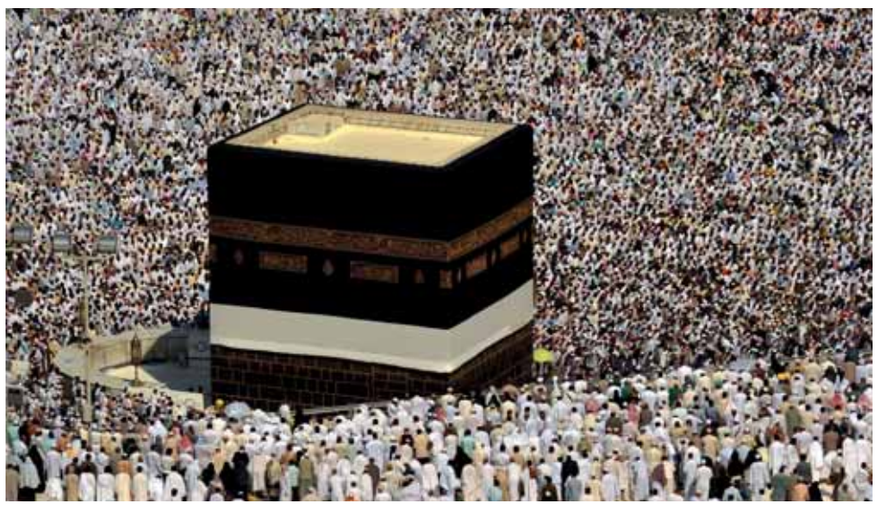

> مكاتب أجنبية تستغل منع أداء الفريضة.. والنظام السعودي يستغل الحج لأغراض سياسية

> توقعات بازدياد عدد السائحين إلى سورية حتى ٥٠ بالمئة

واعتبر مارتيني أن السياحة الدينية قطاع ناشط في سورية وهي من ضمن برامج السياحة الثقافية، مضيفاً: بالنسبة لنا هذه السياحة تعتبر نشاطاً ثقافياً اجتماعياً روحانياً مهماً جداً وهي قطاع ناشط في سورية وفي العالم وبالتالي نقدم كل التسهيلات ولكل الشعائر وخصوصاً أنه في سورية العديد من الأماكن والمزارات المقدسة.

وأشار مارتيني إلى أن من ضمن خطة وزارة السياحية والممتدة إلى عام ٢٠٣٠ تطوير عدد من مسارات السياحة لما يلبي متطلبات السياحة الدينية، مبيناً أن هناك إيرادات كبيرة من هذه السياحة من دون أن يذكر تفاصيل أو توقعات الوزارة لإيرادات هذا العام باعتبار أنه تظهر في نهاية العام.

من جانبها أكدت وزارة الأوقاف أنه لم يطرأ أي جديد فيما يخص فريضة الحج، وبأن السعودية ما زالت تقوم بمنع الحجاج السوريين من أداء فريضة الحج للعام الثامن على التوالي.

وبينت الوزارة في بيان لها أن الإعلان عن استقبال طلبات الحج في إدارة الهجرة والجوازات هو من باب الاحتياط لأن عملية تقديم الطلبات تستغرق أكثر من شهرين على أمل أن نتمكن من إعادة إجراءات شؤون الحج لنصابها الحقيقي.

وأكدت الوزارة أن أي جديد يطرأ سوف يتم الإعلان عنه للمواطنين عبر موقع وزارة الأوقاف.

وحملت وزارة الأوقاف السلطات السعودية المسؤولية الكاملة عن حرمان الشعب العربي السوري من أداء هذا الركن العظيم من أركان وشعائر الإسلام للعام الثامن على التوالي.

١٠٨ منشآت سياحية تعمل في حمص و٢٠ قيد التأهيل

| حمص- نبال إبراهيم

بيّن مدير السياحة في حمص أحمد عكاش لـ«الوطن» أن عدد المنشآت السياحية العاملة على امتداد محافظة حمص وصل إلى ١٠٨ منشآت من مختلف المستويات، منها نحو ٤٠ منشأة كانت خارجة عن الخدمة تمت إعادة تأهيلها ودخولها بالعمل مؤخراً، على حين يتم حالياً إعادة تأهيل نحو ٢٠ منشأة سياحية أخرى ستتم إعادتها للخدمة خلال الفترة القادمة، لافتاً إلى أن المديرية تعمل على دعم المنشآت والفعاليات السياحية بالوسائل الممكنة كافة باعتبار السياحة إحدى أهم دعائم الاقتصاد الوطني ولها دور فعال في تنشيط جميع القطاعات الاقتصادية وتحقق تسويقاً إضافياً للسلع المنتجة محلياً وتوفر فرص عمل متجددة.

وكشف أن المديرية منحت خلال الفترة الماضية تراخيص لتأهيل خمس منشآت سياحية من مستوى نجمتين، أربع منها في المدينة والمنشأة الخامسة في الريف الغربي بعدد كراس يصل إلى ٦١٣ كرسياً وبقيمة مالية استثمارية بنحو ملياري ليرة سورية، حيث تم مؤخراً الانتهاء من كامل الأعمال وإعادة دخولها بالخدمة، مشيراً إلى أن المديرية تقوم بالترويج السياحي لكل المناطق التي تم تحريرها من رجس الإرهاب لتشجيع الاستثمار فيها وحث المستثمرين على إعادة تأهيل منشآتهم المتضررة، مبيناً أنه تم الاجتماع مع أصحاب المنشآت المتضررة وتم العمل على تذليل الصعوبات كافة وتقديم جميع التسهيلات والوساطات اللازمة مع الجهات ذات الصلة للمباشرة بأعمال إعادة تأهيل منشآتهم وعودتها للعمل، من خلال المساعدة على تقديم ما يلزم من قروض سياحية وآبار جوفية وغيرها من الصعوبات التي تعوق عودة أي منشأة للعمل، مضيفاً: إنه تم مؤخراً توقيع اتفاقية بين وزارة السياحة ومديرية الآثار لإعادة تأهيل مركز الزوار في مدينة تدمر لإعادة استقبال السياح من جديد.

وأكد أن المديرية تواصل عملها بشكل حثيث بالترويج للمناطق السياحية ضمن المحافظة بهدف إنعاش السياحة الداخلية والشعبية من خلال إقامة المهرجانات والفعاليات السياحية، منوهاً بالبدء بتحضيرات لإقامة مهرجان القلعة والوادي ضمن خطة عمل واضحة ومنظمة، مبيناً أنه ضمن برامج الرحلات سيتم إتباع البرنامج الثقافي لزيارة الأماكن الأثرية والدينية في كل منطقة للاطلاع على الإرث الثقافي والحضاري لسورية التي تضم أكثر من خمسة آلاف موقع مسجلة كلها في مديرية الآثار، مشيراً إلى وجود ٢٤ مكتباً سياحياً على امتداد المحافظة.

وأكد عكاش أن المديرية تعمل حالياً مع بدء الموسم الصيفي على تكثيف جولاتها ودورياتها على مختلف المنشآت والفعاليات السياحية بمختلف مناطق المحافظة للتأكد من تقييد تلك المنشآت بالقوانين الناظمة، لافتاً إلى أن الضابطة العدلية في المديرية نظمت خلال الآونة الأخيرة ١٤ ضبطاً مخالفاً بحق أصحاب منشآت سياحية بمخالفات زيادة بالأسعار أو عدم الإعلان عن الأسعار ومخالفة شروط صحية وغيرها، مشيراً إلى أنه تم إغلاق ٣ فعاليات سياحية منها لمخالفات جسيمة على حين تم فرض غرامات مالية على باقي المنشآت والتقييد بالشروط والقوانين وعدم مخالفتها مجدداً.

جامعة طرطوس بصورتها الكاملة بحاجة إلى ١٥٠ مليار ليرة

الدالي لـ«الوطن»: بطء في إحداث كليات ومقرات جديدة للجامعة لنقص السيولة وعدم رصد الاعتمادات اللازمة

| فادي بك الشريف

بيّن رئيس جامعة طرطوس عصام الدالي لـ«الوطن» أن الجامعة تعاني من بطء تأمين المقرات الجديدة لها وذلك بسبب نقص السيولة، لافتاً إلى وجود تأخر واضح في الإحداثات الجديدة للجامعة وعدم القدرة على تأمين مقرات جديدة، علماً أن الجامعة وضعت خطة للبدء بشكل تدريجي بإحداث كليات جديدة يقدر عددها بـ١٢ كلية، وخاصة أن جميع الطلاب المقدر عددهم بـ٣٠ ألف طالب وطالبة يستكملون تعليمهم ضمن مقرات مؤقتة «مدارس»، ما يتطلب متابعة الأمر خلال اجتماع اللجنة الوزارة خلال أيام لرصد المبالغ المالية اللازمة لاستكمال إحداثات الجامعة بشكل تدريجي، مع المباشرة مبدئياً بكلية الهندسة الطبية.

ونوه الدالي بوعود جديدة مقدمة لبحث تأمين المقرات الجديدة للجامعة وافتتاح كليات جديدة، مشيراً إلى أن أبرز مطالب الجامعة من اللجنة الوزارية خلال أيام تنحصر حول تقديم الدعم اللازم لتوفير مختلف التجهيزات لعمل الجامعة، مبيناً أن الجامعة وضعت خطة وأبدت جاهزية كاملة لإحداث كليات هندسة مدنية وهندسة بترول وطب بيطري وزراعة، موضحاً أن جميع الكادر مؤمن، لكن الأمر بحاجة إلى مقرات، وهذا متعذر خلال الفترة الراهنة

وكشف الدالي عن وضع خطة لدعم مخابر الجامعة من حيث الأجهزة الحديثة والتجهيزات اللازمة لعملها خاصة في العلوم والكيمياء، مبيناً أن الجامعة بحاجة إلى ١٥٠ مليار ليرة سورية لتكون على مستوى جميع الجامعات السورية من حيث المقرات والتجهيزات وجميع المستلزمات، ولكن الأمر بحاجة إلى عشرات السنين لتجهز بصيغتها الكاملة من ٢٤ كلية وملاعب رياضية وقاعات ومدرجات ومسرح وجميع الأروقة المتعلقة بتوصيف الجامعة، مضيفاً: إن العمل يتم بشكل تدريجي خلال الفترة الراهنة واستكمال العملية التعليمية في مبانٍ مؤقتة، مع مساع لتأمين مقرات جديدة للجامعة.

في السياق لفت الدالي إلى أن الامتحانات تسير بشكل جيد دون أي إشكاليات، مضيفاً: إنه يتم توزيع المراقبين على مختلف الكليات، علماً أن الجامعة تضم أكثر من ٤٠٠ عضو هيئة تدريسية وتعليمية، بعد أن تم رفد الجامعة بـ٧٥ أستاذاً جامعياً خلال الفترة السابقة، كاشفاً عن الإعلان قريباً عن مسابقة أعضاء الهيئة الفنية لتعيين ١٢٥ أستاذاً من حملة الماجستير.

وبيّن الدالي أن إلغاء المسابقة الماضية لتعيين أعضاء هيئة فنية سببه عدم تغطيتها لجميع التخصصات، موضحاً أنه تمت دراسة الأمر مجدداً لتشمل مختلف الاختصاصات التي تنعكس إيجاباً على جميع الطلاب بالكليات من حملة درجة الماجستير للتعيين كأعضاء هيئة فنية في الجامعة.

وأوضح الدالي أنه يتم تأمين مقرات أساسية لإحداث مركز لخدمة المواطن وشعبة تجنيد، مؤكداً استمرار العمل على موضوع الأتمتة حالياً.

وعلى الرغم من التأكيد السابق حول توقيع عقد بناء بتكلفة تقديرية إجمالية تقدر بـ٧.٥ مليارات ليرة سورية، وذلك لإنجاز البنية التحتية لكلية الهندسة التقنية في جامعة طرطوس، إلا أن الأمر لم يدخل حيز التطبيق الفعلي بسبب الظروف السابقة، ولم يتم رصد أي صرف أي اعتماد للمباشرة ببناء الكلية، علماً أنه كان مقرراً توقيع عقد إحداث مبنى كلية الآداب والعلوم الإنسانية وذلك بعد الحصول على الموافقات ورصد الاعتمادات الإجمالية المقدرة بـ١٠ مليارات ليرة.

كما أشار الدالي إلى عدم التطبيق الفعلي لإحداث مشفى جامعي في طرطوس بالقرب من الكليات الطبية بسعة ٢٥٠ سريراً، تنجز بالتزامن مع الإحداثات المقررة خلال السنوات القادمة، وذلك بسبب عدم رصد الاعتمادات اللازمة، علماً أنه تم وضع الدراسة التفصيلية الكاملة لإنجاز المشفى وذلك على غرار المشافي التعليمية الأخرى القائمة والمقرر إحداثها في بعض الجامعات.

إزالة كل التعديات على حرم نبع الفيجة

شبلي لـ«الوطن»: العمل على إنشاء ضاحية عمرانية لتعويض الأهالي

| جلنار العلي

أكد رئيس مجلس بلدية عين الفيجة محمد شبلي أن العمل جار على وتيرة عالية لإعادة أهالي بلدات عين الفيجة وعين الخضرا وبسيمة إلى منازلهم تنفيذاً لتوجيهات الحكومة، لافتاً إلى صدور موافقات الجهات المختصة لعودة الأهالي وفق قوائم اسمية محددة لمن يرغب بالعودة، مشيراً إلى إزالة كافة التعديات على حرم النبع وحرم أنفاق جر المياه إلى مدينة دمشق وسكة القطار.

وأشار شبلي إلى توصيات رئيس مجلس الوزراء المتمثلة بتحديد موعد لدخول الأهالي بالتزامن مع دخول ورشات المحافظة لإعادة الخدمات من كهرباء ومياه وصرف صحي ولاسيما بعد تعزيل الطرق الرئيسية، إضافة إلى التوجيه للجهات المختصة بالسماح للأهالي بإدخال كافة المواد اللازمة لترميم المنازل خارج الحرم المباشر للنبع.

وأضاف: كما وجّه بضرورة تفعيل لجنة لتعويض المتضررين جراء استملاك العقارات وذلك بعد صدور القانون رقم /١/ لعام ٢٠١٨، القاضي باستملاك عقارات وأجزاء من العقارات بالمنطقة العقارية في عين الفيجة على أن يتم التعويض بالقيمة الحقيقية للعقار، مشدداً على ضرورة إنجاز المخطط التنظيمي بسرعة كبيرة وأن يلحظ توسعات جديدة بالبناء حيث أن الذي استملك منزله في البلدة القديمة يكون له قطعة أرض ليقوم ببنائها، منوّهاً بمطالب الأهالي بأن يكون المخطط ضمن الحدود الإدارية لبلدة عين الفيجة.

وأكد شبلي أن التعويض سيكون إما من خلال إنشاء ضاحية عمرانية بعيدة عن حرم النهر، بقيمة المسكن الحقيقية والسماح للأهالي بدفع الفرق بالتقسيط إذا كان سعر المنزل أعلى من سعر منزلهم الحقيقي، أو عن طريق التعويض المالي لمن لا يرغب بالسكن بالضاحية، لافتاً إلى عدم وجود مساكن مؤقتة لحين إنشاء الضاحية، متمنياً إعطاء بدل إيجار نظراً للظروف المعيشية السيئة للأهالي.

وكشف شبلي في حديثه لـ«الوطن» عن تشكيل لجنة متابعة برئاسة وزير الأشغال العامة والإسكان للانتهاء من وضع المخطط التنظيمي خلال مدة ٦٠ يوماً لضمان التقيد بالمدة المحددة، مشيراً إلى أن عودة الأهالي ستكون خلال فترة أقصاها ٦ أشهر وذلك بعد إزالة كافة العوائق التي تعترض عودتهم.

وبيّن أن وزير الأشغال العامة والإسكان قد وجه الشركات التابعة للمؤسسة العامة للإسكان للعمل على هدم الأبنية الآيلة للسقوط والمخالفات، وذلك لزيادة وتيرة العمل تمهيداً لدخول المؤسسات الحكومية المعنية بتوفير الخدمات التحتية، مشيراً إلى أن نسبة الأبنية المدمرة في البلدات الثلاث وصلت لنحو ٧٠٪.

وعلّق شبلي على موضوع المخالفات خارج حرم النبع بأن المحاسبة يجب أن تكون للبلديات السابقة التي سمحت بإقامة هذه المخالفات وأعطت رخصاً وليس للمواطنين، لافتاً إلى وجود مطلب شعبي لتسوية هذه المخالفات ودفع رسوم للمحافظة أو البلدية كونها خارج الحرم ولا تؤثر على الأمن المائي لمدينة دمشق، مضيفاً: المفروض منع إقامة مخالفات جديدة للحد من المخالفات لا هدم القديمة منها.

وفي السياق أكد مدير فرع المنطقة الجنوبية بالشركة العامة للبناء والتعمير علي حسن قيام الشركة بتنفيذ عقد هدم وترحيل المباني الموجودة على حرم النهر وسكة القطار، لافتاً إلى أن نسبة الإنجاز بلغت نحو ٩٠٪ من العقد، على أن يتم الانتهاء من أعمال الترحيل في نهاية الشهر الحالي، مشيراً إلى وجود مرحلة إضافية ضمن العقد تتمثل بطحن الأنقاض وفرز الحديد لإعادة استثمارها بأعمال أخرى، مضيفاً: سنباشر بأعمال أخرى تتمثل بإزالة الأبنية الآيلة للسقوط بموجب عقد ثانٍ، لافتاً إلى عدم وجود عقد حالي لتدعيم الأبنية المتضررة.

وبين أن الاعتمادات المرصودة للمرحلة الأولى من العقد بلغت نحو مليار ليرة، مشيراً إلى أن المبلغ قابل للزيادة وذلك بحسب ما تفرضه طبيعة العمل والتقدم به، منوهاً بعدم وجود عقد إجمالي لكافة الأعمال وإنما العقود تكون متلاحقة بحسب الحاجة وحسب القطاعات التي تعمل.

من جانبه أكد مدير المنطقة الجنوبية بالشركة العامة للمشاريع المائية شجاع علي مشاركة الشركة بأعمال الترحيل وفق عقود متتابعة، مشيراً إلى أن العقد الحالي وصلت نسبة الإنجاز فيه إلى ٧٠٪ بميزانية ٣٩٩ مليون ليرة، لافتاً إلى وجود عقود أخرى قيد التعاقد وفق خطة متكاملة أقرتها وزارة الإدارة المحلية والبيئة.

وفي السياق أشار مدير فرع دمشق بالشركة العامة للطرق والجسور عماد خليل إلى أن الشركة تعمل على ترحيل الأنقاض والأبنية المتضررة وإعادة تدوير المخلفات، لافتاً إلى أن الشركة لم تصدق على عقود نظامية إلى الآن وإنما يتم العمل وفق محاضر.

«جيولوجيا اللاذقية»: عدم استجرار الجهات العامة يؤثر على الإيرادات

| اللاذقية- عبير سمير محمود

بيّن مدير فرع المؤسسة العامة للجيولوجيا والثروة المعدنية في اللاذقية مالك خيربك لـ«الوطن»، أن إنتاج المقالع من المواد الرخامية بلغ ٤٣٣٠ طناً، مقابل ٤٠١٨ متراً متراً مربعاً من القطع الرخامية المفصلة، في حين بلغ إنتاج معمل رخام اللاذقية الزوبار من الألواح الرخامية ٥٧١٠ أمتار مربعة.

وأشار خيربك إلى أن إيرادات المؤسسة بلغت ١٣٤،١٥٨ مليون ليرة سوريّة خلال الأشهر الثلاثة من العام الجاري، مبيناً أن انخفاض إيرادات بعض المنتجات يعود لعدم تسويق ونقل المواد الرخامية الخام من مقالع الفرع بالبدروسية وعين الشرقية إلى المحافظات الأخرى نتيجة الأوضاع الراهنة.، مضيفا: إن عدم وجود عقود جديدة داخلية أو خارجية حالياً لمادة الجص، أثر على إيرادات الفرع، بالإضافة للظروف الجوية الشتوية، إلى جانب توقف أعمال العزل والتزفيت وتوقف الصادرات من مادتي الجص والمعجون الإسفلتي، آملاً أن يتم تعويض فترات التوقف خلال هذه الفترة الصيفية والتي تعد ذروة العمل.

ونوه خيربك بأنه في شهر كانون الثاني الماضي، أصدر محافظ اللاذقية تعميماً إلى جهات القطاع العام ، باستجرار الرخام المفصل والألواح من معمل رخام اللاذقية الزوبار وتضمينها دفاتر الشروط الفنية بذكر الرخام الوطني من المؤسسة، إلا أن أياً من الجهات العامة لم تستجر أي مادة من إنتاج المؤسسة حتى تاريخه.

ولفت إلى أنه في حال تصريف المنتجات من معمل الرخام يعود بالنفع للمصلحة العامة وزيادة الإيرادات وانعكاسها على العمال، ومنهم ١٠٠ عامل في المعمل، ونحو ٥٨٠ عاملاً في الفرع بالمجمل، منوهاً بأن المنتجات تتمتع بمواصفات جيدة، ويضاهي الرخام الأجنبي من ناحية المقاومة واللمعان وعدم التسرب والجمالية، ويستخدم للأرضيات والجدران والتلبيس، وفق أسعار معتدلة مقارنة بمواد أخرى.

وأشار خيربك إلى أن الإنتاج جيد من الجص، قائلاً إن جميع المواد متوفرة من إنتاج المؤسسة، وتمتلك احتياطياً كبيراً من المادة بحدود ٤٠ مليون طن، في وقت لا يوجد أي عقد لاستجرار المادة حتى الآن، والفرع جاهز لتقديم أي من منتجات المؤسسة من مواد رخامية وجص خام وإسفلت لأي جهة تطلب هذه المواد.

وأشار خيربك إلى جملة من المقترحات تعود بالنفع على المصلحة العامة، في حال التعاون بين جهات القطاع العام ، عبر إعلام فرع اللاذقية عن مشاريع العزل والتزفيت لدى جهات القطاع العام سنوياً وفقاً لبلاغات وتعاميم رئاسة الحكومة، لاستجرار مواد العزل الإسفلتية التي تحتاجها المنشآت العامة عن طريق فرع المؤسسة، مع الطلب من الشركات الإنشائية استجرار حاجتها من مادة الرخام من معمل رخام اللاذقية بناء على تعميم المحافظ، واستجرار الجهات العامة من المعمل حاجتها من الرمل الإسفلتي وبحص عدسة إسفلتية كونها أكثر عازلية للرطوبة والكهرباء من الحصويات الكلسية.